مخطط المحاضرة:

أولا- مفهوم ميزان المدفوعات وخصائصه

ثانيا- هيكل ميزان المدفوعات(مكوناته)

ثالثا- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا- مفهوم ميزان المدفوعات وخصائصه

1-تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه: سجل محاسبي منتظم يسجل بيان المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة مع المقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

كما يعرف على أنه، سجل حسابي يحتوي على جانبين، جانب دائن يسجل فيه حقوق الدولة اتجاه الخارج أي ما يتم استلامه من إيرادات مالية من الخارج، وجانب مدين يسجل فيه حقوق الغير اتجاه هذه الدولة أي مدفوعات الدوله للخارج.

2-خصائص ميزان المدفوعات:

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نستنتج الخصائص التالية لميزان المدفوعات:

-ميزان المدفوعات يختص بالمعاملات الاقتصادية مع الخارج أو مع غير المقيمين، سواء كانت معاملات تجارية أو مالية أو خدمات أو إعانات وهبات طالما يتولد عنها حقوق والتي تسوى بطريقة عاجلة أو آجلة، أما المعاملات بين المقيمين (المحلية) فهي غير معنية بذلك؛

-المقيمون هم أشخاص طبيعيون (أفراد) أو معنويون(شركات)، متواجدون داخل إقليم الدولة بشكل دائم، وبالتالي المقيمين فيها مؤقتا مثل السياح الأجانب هم غير مقيمين، كذلك المقيمين مؤقتا في الخارج هم مواطنون من الدولة وليس في الخرج مثل البعثات الدبلوماسية؛

-الإقامة وليست الجنسية، هي معيار التفرقة بين ماهو دولي وليس دولي، فتعتبر معاملات دولية إذا تمت بين المقيمين في دول مختلفة حتى ولو كانوا من جنسية واحدة، ولا تعتبر دولية إذا تمت بين مقيمين في نفس الدولة وهم من جنسيات مختلفة؛ كذلك تعد الشركات الدولية الفرعية عن الشركة الأم، هي شركات مقيمة في الدولة المتواجدة بها، وبالتالي تعد أي معاملة تتم بين الشركات الفرعية والشركة الأم هي معاملات دولية وتدرج في ميزان المدفوعات، ونفس القاعدة تنطبق على الهيئات الدولية.

- مدة ميزان المدفوعات، لا توجد قاعدة محددة وإن كان الغالب هو سنة، فهناك دول تبدأ من شهر أفريل الحالي الى شهر مارس المقبل، وهناك دول تقيده بـــ 3 أشهرمثل: الو.م.أ ومغلب الدول المتقدمة*.

- يتم القيد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج أي التسجيل في حسابين منفصلين، حساب يسجل فيه التدفق المادي للعملية (سلعة) كدائن أو مدين، والأخر يسجل فيه التدفق النقدي للعملية كدائن أو مدين،

* من اجل تزويد حكوماتها بالمعلومات اللازمة والعمل على تعديل الوضع الاقتصادي في الوقت المناسب عوض انتظار سنة كاملة لفعل ذلك.

فجميع المعاملات التي يترتب عنها تحصيل إيرادات للبلد تسمى إيرادات او متحصلات وتسجل في الطرف الدائن، مثل: الصادرات، اما التعاملات الدولية التي يترتب عنها دفع أموال للخارج وتسمى المدفوعات فتسجل في الطرف المدين مثل: الواردات، وبهذا فإن كل عملية دولية سوف تظهر في ميزان المدفوعات مرتين (مرة دائنة ومرة مدينة) مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، وعادة ما يكون هذا التوازن من الناحية المحاسبية فقط، ولا يمكنه أن يخفي الاختلالات من الناحية الواقعية.*

3-أهمية ميزان المدفوعات، وأغراضه:

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في دولة ما، من تسجيل المعاملات الدولية لها، مما يسمح لهل بتتبع تطور أوضاعها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات والتدابير الاقتصادية المناسبة، فبدون هذا السجل المنظم لا يمكن معرفة هذه التطورات ولا اتخاذ السياسات المناسبة، وعموما يسمح هذا الميزان بمعرفة المؤشرات التالية:

-**قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** والتي يقصد بها قدرة الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي وتكيفه مع مختلف المتغيرات الدولية من خلال بيان حجم وهيكل الصادرات والواردات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية...الخ، وانعكاس ذلك على العناصر الوطنية، من توظيف، أسعار، تكاليف.

-**القوى المحددة لسعر الصرف:** فهو يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، نتيجة المعاملات التجارية والمالية والخدماتية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

-**التخطيط والتوجيه للعلاقات الاقتصادية الخارجية:** يوضح ميزان المدفوعات، تطور المعاملات الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض، على سبيل المثال في حالة زيادة الواردات من احد السلع (الحليب مثلا)، سوف تسعى الدولة الى تطوير الإنتاج محليا سواء بإنشاء مؤسسات وطنية او تشجيع الاستثمار الأجنبي (مثال: شركة بلدنا القطرية في الجزائر-2024). وعموما تخطيط التجارة الخارجية سلعيا وجغرافيا وفق مقتضيات السياسة المالية والنقدية.

-**الوضع الخارجي للدولة:** يعتبر ميزان المدفوعات، بمثابة المرآة التي التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما، وهذا الامر في غاية الاهمية سيما بالنسبة للمستثمرين الاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما اذا كان مشجعا ام طاردا.

ثانيا- هيكل ميزان المدفوعات(مكوناته)

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، الجمارك التي تصدر بيانات دورية عن قيمة الصادرات والواردات السلعية، حسابات الحكومة التي تتضمن الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الدبلوماسية والعلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات...الخ)، حسابات البنوك التي تظهر تفاصيل التعامل في الأوراق المالية الأجنبية و عمليات الائتمان، ميزانية البنك المركزي والتغيرات في احتياطات الصرف (النقد الأجنبي، الذهب، حقوق السحب الخاصة...الخ . حيث تتوزع مختلف هذه العناصر على ميزان المدفوعات على قسمين (وفق نموذج

* وتواجه عملية التسجيل العديد من الصعوبات، بسبب: مشكل التفريق بين المقيم وغير المقيم، أسس حساب القيم الدولية، مشكلة التوقيت،.....الخ

صندوق النقد الدولي): ميزان المعاملات الجارية- ميزان حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي، حيث ان كل واحد منها يضم حسابات فرعية، عل النحو التالي:

جدول رقم 01: هيكل ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الحساب (+،-)
أولا-حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)			
1-الحساب التجاري			
أ-حساب التجارة المظورة (السلع)			
ب-حساب التجارة غير منظورة (الخدمات)			
2-حساب التحويلات من جانب واحد			
رصيد حساب العمليات الجارية:			
ثانيا-حساب حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي (حساب رأس المال)			
1- حساب رأس المال طويل الاجل			
2-حساب راس المال قصير الاجل			
3-حساب الذهب النقدي			
ثالثا-حساب السهو والخطأ			
رصيد حساب راس المال والذهب النقدي:			
رصيد ميزان المدفوعات (الإجمالي):			

1-حساب العمليات الجارية: (أو حساب الدخل)

ويعد من اهم حسابات ميزان المدفوعات، لأنه يمثل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي وينقسم هذا الحساب الى حسابين فرعيين، هما: الحساب التجاري وحساب التحويلات من طرف واحد.

أ-الحساب التجاري: يحصي هذا الحساب، كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل (بمعنى هناك تيار مادي وتيار نقدي في العملية) والتي تتجسد في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حيث تسجل الصادرات بسعر (FOB)* وتسجل الواردات بسعر (CIF)*. وفي حالة كانت قيمة الصادرات تفوق الواردات نقول أن الميزان التجاري موافق أو في حالة فائض، وإذا كان العكس نقول أن الميزان التجاري غير موافق أو في حالة عجز. أما إذا حدث التساوي بين الصادرات والواردات فنقول حالة توازن.

* قيمة السلعة في ميناء التصدير (غير متضمنة تكاليف النقل والتامين)

*قيمة السلعة في ميناء الاستيراد أو الوصول (أي متضمنة تكاليف النقل والتأمين..)

وينقسم هذا الحساب الى حسابين فرعيين: حساب التجارة المنظورة أي السلعية وحساب التجارة غير منظورة أي الخدمات.

-**حساب التجارة المنظورة (السلع):** ويشمل هذا الحساب عمليات التصدير والاستيراد للسلع المادية من وإلى البلد خلال فترة حساب ميزان المدفوعات. والعبرة هنا بإنتقال ملكية السلع بين المقيمين وغير المقيمين وليس مجرد عبور الحدود الجمركية للبلد فذلك غير كافي، لذلك يستثنى من القيد في ميزان المدفوعات للدولة السلع العابرة (الترانزيت) والسلع المعاد تصديرها (الدروباك). وتقيد قيمة الصادرات في جانب الإيرادات، بينما تقيد الواردات في جانب المدفوعات.

-**حساب التجارة غير منظورة (الخدمات):** وتسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى الخارج أو تلك التي تحصل عليها من الخارج، ومثال ذلك:

*خدمات النقل والتأمين: البري، البحري، الجوي، النهري، العيني....الخ

* الرحلات الى الخارج: بغرض الدراسة او العلاج أو العمل او السياحة (المصروفات)

* الخدمات الحكومية: من نفقات عادية على البعثات الدبلوماسية والسياسية والمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ودفع المعاشات للخارج، ونفقات عسكرية على قواعدها او جنودها في الخارج

*الخدمات المصرفية: التي تقدمها البنوك الوطنية الى الخارج والعكس، كالقروض والتحويلات وعمليات الائتمان وخصم الأوراق التجارية والاعتمادات المستندية....الخ

*عمليات أخرى: كحقوق المؤلفين، حقوق الملكية التجارية والصناعية، ايجار الأفلام السنيمائية..الخ.

يجب الإشارة، الى ان الحكم على وضعية الميزان التجاري بالجيدة أو السيئة ليس بالظر الى قيمة الفائض اوالعجز الذي يسجله رصيد الحساب التجاري، بل بالنظر أيضا الى السياق الاقتصادي الذي من خلاله تحققت تلك القيمة، أو هيكل التجارة لهذه الدولة، فعلى سبيل المثال قد تحقق الدولة فائضا في الميزان التجاري قد يرجع ذلك الى تحسن حقيقي في قيمة صادراتها سواء من حيث الكمية او السعر، وقد يرجع ذلك الى اتباع الدولة الى سياسة تقييد الواردات من خفض قيمتها، الا ان ذلك قد يكون له ثار سلبية على الاقتصاد الوطني مع مرور الوقت وتسجيل انكماش في الإنتاج وانخفاض في الاستثمار والتوظيف بسبب تراجع التموين بالمواد الأولية او الآلات من الخارج.

ب-حساب التحويلات من طرف واحد:

ويقصد بها كافة المعاملات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة حساب الميزان بدون مقابل (أي وجود تيار واحد سلعي او نقدي) من طرف أفراد أو هيئات أو حكومات. ويدخل في حساب التحويلات كافة الهبات والتعويضات سواء كانت في شكل نقدي أوعيني (التحويلات النقدية أو الحقيقية)، مثال ذلك: التعويضات المدفوعة من طرف دولة للخارج بسبب حوادث طيران، تحويل مبلغ من المال من مقيم داخل الوطن الى خارجه كإعانة لأهله، تصدير شحنة من الغذاء او الادوية .... لدولة في الخارج كمساعدة).

في حالة الهبات النقدية، سيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل لذلك والذي يسمى (مدفوع لتحويل نقدي) فيظهر في جانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل وحساب التحويلات النقدية أو الهبات دائنا بهذه القيمة، أما في حالة الهبات العينية أي السلعية سيظهر حساب السلع والخدمات

دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك يسمى (مدفوع لتحويل عيني) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الحكومية)، أما في الدولة المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية.

2-حساب حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي:

وبحسب صندوق النقد الدولي، فهو يقسم الى قسمين رئيسيين: معاملات القطاع غير النقدي ومعاملات القطاع النقدي.

أ-معاملات القطاع غير النقدي: ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية وتشمل على ما يلي:

***الاستثمارات المباشرة الخاصة:** وهي عبارة عن مشروعات استثمارية تقع في دولة ما، يقوم بالاشراف عليها افراد مقيمون في دولة أخرى، مثل: انشاء فروع للشركة الأم في بلدان أخرى، شراء العقارات في دولة اخرى ....الخ، وهي عبارة عن استثمارات طويلة المدة.

* **حركة رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل:** وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية.

***حركة رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل:** وتشمل القروض التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية والمديونية للبنوك، والإيداعات في البنوك الأجنبية والأسهم والسندات الأجنبية.

***المعاملات الرأسمالية الحكومية:** وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة، مثل: القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولة غير النقدية مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو...

ب-معاملات القطاع النقدي: ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف. وهذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماما، إذ أن التغيير في أصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تشويه المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات: المؤسسات النقدية الخاصة و المؤسسات النقدية المركزية.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الآتي:

-**رأس المال طويل الأجل:** والذي يشمل:

-الديون على صندوق النقد الدولي، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب أو من النقد الوطني (المحلي)، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية، وهذا البند لا يوجد إلا بالنسبة لمؤسسات النقد المركزية.

-التعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

-الأصول الحكومية مثل أذونات الخزينة والسندات التي تصدرها الحكومات وهي صكوك طويلة الأجل

- رأس المال قصير الأجل:

-الذهب النقدي: وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية.

3-حساب السهو أو الخطأ:

ذكرنا فيما سبق، أن طريقة القيد في ميزان المدفوعات تتم وفق مبدأ القيد المزدوج ما يعني تساوي الجانب الدائن مع المدين في جميع الاحوال، لكن ومن الناحية الواقعية يحدث أن لا يتساوا الطرفان (عدم تسجيل بعض البيانات او نقصها)، وفي هذه الحالة وحتى يظل التوازن قائم يتم ادراج بند السهو والخطأ، وتقيد قيمته في الجانب الأقل في الميزان (الدائن أوالمدين) حتى يتعادل الجانبين، فإذا ما كان رصيد ميزان المعاملات الجارية موجبا أو سالبا فإن رصيد عمليات رأس المال والذهب النقدي من الضروري أن يكون مساويا لهذا الرصيد ولكن بالإشارة العكسية.

ثالثا-التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1-مفهوم التوازن والإختلال: من الواجب، أن نفرق بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، فالأول هو توازن حسابي وحتمي يحدث تلقائيا (وفق القيد المزدوج نفس العملية تسجل مرة دائن ومرة مدين)، أما الثاني والذي يهم الاقتصاديين وأصحاب القرار، فهو ليس تلقائي ويتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، حيث يتم معرفته بمقارنة مجموع القيم الدائنة مع مجموع القيم المدينة لكل حساب من الحسابات السابقة على حدى، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا سواء بالعجز او الفائض، وقد يكون هناك تعادل فيوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

وعليه، يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه: "الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص فيها المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة".

وبالرغم من ان التوازن الاقتصادي هو الحالة المثالية التي تسعى الدول تحقيقها، غير انه وعلى أرض الواقع هي نادرة الحصول سواء عند الدول المتقدمة أو النامية، لكن الإشكالية التي وجب الاهتمام بها، هي: ما إشارة الانحراف الحاصل (عجز ام فائض)، ما مقداره (كبير أم صغير)، مدته (مؤقت أم دائم)، **الأسباب التي أدت الى حصوله، وفي الأخير كيف يتم علاجه.**

2-أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات:

يسمح التمييز بين مختلف أصناف الاختلال في ميزان المدفوعات، الى المقدرة على التعرف على أسباب هذا الاختلال ومن ثم محاولة اقتراح أساليب العلاج الملائمة، وفيما يلي اهم أنواع الاختلال الممكنة:

أ-الاختلال المؤقت والدائم:

بالنسبة **للاختلال المؤقت** فهو اختلال يظهر لفترة زمنية قصيرة أو طويلة ثم لا يلبث أن يختفي، ولا يثير مشكلات كبيرة لذا فهو لا يحتاج الى إجراءات معينة لمكافحته ويزول بزوال الأسباب المؤدية اليه. ويأخذ هذا الاختلال صورتين: **اختلال موسمي**، مثلما يحدث في البلاد الزراعية خاصة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات

الموسمية على مدار السنة. أما النوع الثاني فهو **الاختلال الطبيعي أو العارض**، وهو الذي ينجم عن حدث عارض غير معروف مسبقا ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عند الدولة الزراعية، نتيجة إصابة محصول الرئيسي في التصدير بآفة زراعية، أو ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

أما بالنسبة **للاختلال الدائم**، فهو الاختلال الذي يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لمواجهته حتى يمكن ازالته تماما، ويرجع السبب في ذلك الى أن مثل هذا الاختلال يعني نقصا او زيادة مستمرة في أصول الدولة قصيرة الاجل وزيادة في خصومها القصيرة الاجل، مما يؤدي الى استنزاف موارد الدولة من العملة الصعبة والذهب وهي التي تذهب الى تغطية العجز المؤقت في الاصل او الاستمرار في الاقتراض او تلقي المعونات.

ب-الاختلال الدوري: وذلك نسبة إلى الدورة الاقتصادية، حيث تعرف هذه الأخيرة بدورات رواج وانتعاش ودورات انكماش وكساد، وهو ما يلقي بظلاله على وضعية موازين المدفوعات للدول فتارة يحقق الفائض وتارة يحقق العجز. كما أن الرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، الى ان فترة الانتعاش والكساد مختلفة بين الدول، ودرجة تأثرها تختلف وبالتالي موازين مدفوعاتها. ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.

ج-**الاختلال الاتجاهي:** والذي مصدره العجز المسجل في الميزان التجاري خلال مرحلة انتقالية لاقتصاد دولة ما من التخلف الى النمو والتقدم، حيث ما يميز هذه المرحلة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات بسبب الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية والصناعية لتحقيق التنمية بهذه الدول مما ينجم عنه عجز، لكن لا يلبث أن يتراجع بفضل زيادة التصدير الناجم عن جهوزية القاعدة الصناعية في هذه الدول.

وفي هذا النوع من الاختلال، يكمن الحل في حركة رؤوس الأموال طويلة الاجل، ذلك ان هذه الأخيرة حركتها مرتبطة بمراحل نمو الاقتصاد في الدول لتي تلجأ الى هذا النوع من القروض لتمويل عملية التنمية.

د-**الاختلال النقدي:** وهو اختلال ناجم عن التضخم المحلي في أسعار السلع والخدمات والذي مصدره عادة زيادة الكتلة النقدية (الدخول)، مما يؤدي الى زيادة في الطلب والواردات والى نقص في التصدير، مما ينجم عنه عجز سلبي في ميزان المدفوعات. أما الاجراء المناسب في هذه الحالة، هو ضرورة خفض الطلب الكلي من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية تتجلى في خفض الإصدار النقدي والتخفيض في قيمة العملة المحلية.

هـ-الاختلال الهيكلي: هو اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب، نتيجة تغير في ظروف الطلب الدولي والعرض المحلي، مما يترتب عليه تسجيل عجوزات في مختلف الموازين، ومن أسباب ذلك:

-تحول الطلب الخارجي الى سلعة جديدة على حساب سلعة قائمة، على سبيل المثال: من الفحم الى البترول، ومن البترول الى الغاز، ومن الغاز الطبيعي الى الغاز الصخري.

–تغير عرض عناصر الإنتاج، مثلا زيادة عنصر العمل بفعل الزيادة السكانية، مما أدى الى انخفاض التكلفة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض السعر، او اكتشاف مواد أولية محلية...الخ.

–تغير فنون الإنتاج، والتي من شأنها كذلك تخفيض تكلفة الإنتاج

–تحسن مستوى معيشة الافراد دون ان يرافقه تحسن انتاجي، مما قد يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق الزيادة في الصادرات.

والاجراء المتبع في لعلاج الاختلال في هذه الحالة، ليس تغيير سعر الصرف او الانفاق او الاسعار، وإنما هو هيكلي من خلال تغيير الفن الإنتاجي والتنظيمي المتبع والارتقاء به لتدنية تكاليف الإنتاج، زيادة تدريب وتأهيل العمالة، تنويع هيكل الاقتصاد الوطني والتحول نحو منتجات جديدة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مختلف القطاعات، ما من شأنه تحسين تنافسية الإنتاج الوطني دوليا وهو ما تتطلب عادة جهودا كبيرة وفترة طويلة.